الفصل الثاني
وهو عن خلاصة منهج الإمامين
في شرحيهما

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: خلاصة منهج الحافظ ابن حجر في فتح الباري.

المبحث الثاني: خلاصة منهج البدر العيني في عمدة القاري.

obeikandl.com

المبحث الأول
خلاصة منهج الحافظ ابن حجر
في فتح الباري
بشرح صحيح البخاري

وأعني بالمنهج: الطريقة التي سار عليها الحافظ ابن حجر في شرحه لصحيح البخاري. ولقد رسم لنا في مقدمته منهجه بكل دقة.

فبعد أن ذكر ما احتوته المقدمة [1] من فصول وأصول قال:

---

(1) بدأ الحافظ ابن حجر -رحمه الله- شرحه بمقدمة نفيسة تعتبر بمثابة الأصول لشرحه. وهي من أهم مراجع مصطلح الحديث عند الباحثين نظرا لما فيها من فوائد وفرائد لا توجد في غيرها. وجهد الحافظ ابن حجر واضح فيها جدا. وقد جاءت في مجلد ضخم واشتملت على عشرة فصول:

الفصل الأول: في بيان الباعث للإمام البخاري على تصنيف جامعه الصحيح.

الفصل الثاني: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه.

الفصل الثالث: في بيان تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة إعادته له في الأبواب وتكراره.

الفصل الرابع: في بيان السبب في إيراده للأحاديث المعلقة مرفوعة وموقوفة وشرح أحكام ذلك.

الفصل الخامس: في سياق ما في الكتاب من الألفاظ الغريبة على ترتيب الحروف مشروحا.

الفصل السادس: في بيان المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب والأنساب.

الفصل السابع: في تبيين الأسماء المهملة التي يكثر اشتراكها.

الفصل الثامن: في سياق الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وغيره على البخاري والجواب عن ذلك.

الفصل التاسع: في سياق أسماء من طعن فيه من رجال صحيح البخاري مرتِّبًا لهم على حروف المعجم والجواب عن الاعتراضات موضعا موضعا.

فإذا تحررت هذه الفصول وتقررت هذه الأصول افتتحت شرح الكتاب مستعينا بالفَتَّاح الوَهَّاب فأسوق إن شاء الله تعالى الباب وحديثه أولا[1].

(١) ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية.

(٢) ثم أستخرج ثانيا ما يتعلق به غرض في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات وزيادات وكشف غامض وتصريح مدلس بسماع ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك. منتزع كل ذلك من أمهات الماسنيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك.

(٣) **ثالثا**: أصل ما انقطع من معلقاته وموقوفاته وهناك تلتئم زوائد الفوائد وتنتظم شوارد الفرائد.

(٤) **رابعا**: أضبط ما يشكل من جميع ما تقدم أسماءً أو أوصافًا مع إيضاح معاني الألفاظ اللغوية والتنبيه على النكت البيانية ونحو ذلك.

(٥) **خامسا**: أورد ما استفدته من كلام الأئمة مما استنبطوه من ذلك الخبر من الأحكام الفقهية والمواعظ الزهدية والآداب المرعية مقتصرا على الراجح من ذلك متحريا للواضح دون المستغلق في تلك المسالك.

مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره التعارض مع غيره.

الفصل العاشر: في عد أحاديث الجامع ثم ختمها بمسك الختام: فترجم للإمام البخاري -رحمه الله- وبيان فضائل الجامع الصحيح.

(1) لم يف بهذا الحافظ عندما شرع في شرحه ولكن استدركته الطبعة السلفية فأوردت الحديث كاملا عقب الترجمة ثم شرح الحافظ ابن حجر بعد ذلك.

والتنصيص على المنسوخ بناسخه والعام بمخصصه والمطلق بمقيده والمجمل بمبينه والظاهر بمؤله.

والإشارة إلى نكت من القواعد الأصولية ونبذ من فوائد العربية ونخب من الخلافات المذهبية بحسب ما اتصل لي من كلام الأئمة واتسع لي فهمي من المقاصد المهمة.

ثم قال: وأراعي هذا الأسلوب - إن شاء الله تعالى - في كل باب فإن تكرر المتن في باب بعينه غير باب تقدم نبهت على حكمة التكرار من غير إعادة له إلا أن يتغاير لفظه أو معناه فأنبه على الموضع المغاير خاصة، فإن تكرر في باب آخر اقتصرت فيما بعد الأول على المناسبة شارحا لما لم يتقدم له ذكر منبها على الموضع الذي تقدم بسط القول فيه.

فإن كانت الدلالة لا تظهر في الباب المقدم إلا على بُعد غيَّرت هذا الاصطلاح بالاقتصار في الأول على المناسبة وفي الثاني على سياق الأساليب المتعاقبة مراعيا في جميعها مصلحة الاختصار دون الهذر والاكثار[1].

قلت: والحافظ بهذا قد رسم لنا باختصار شديد منهجه الذي سار عليه في شرحه، ومن خلال بحثي المتواصل في الفتح تبيَّن لي أن ما ذكره هنا يعتبر الخطوط العريضة لمنهجه. وسوف أبيِّن الآن -إن شاء الله تعالى- خطوات منهجه التي توصلت إليها من خلال بحثي وفيها بعض الإضافات على ما ذكره الحافظ في المقدمة وفيها أيضا بعض المؤاخذات على منهجه.

وسأشير عقب كل خطوة من خطوات منهجه «في الهامش» إلى المثال الذي يؤيدها من الأمثلة التي ذكرتها أثناء المقارنة.

---

(1) هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٦-٧

وسوف أراعي جانب الاختصار في هذا الفصل لما يأتي:

(أ) لأنه قد كتبت رسالة علمية في منهج الحافظ ابن حجر في فتح الباري وأجاد صاحب الرسالة في بيان خطوات منهجه [١]. فلا داعي للتكرار وتحصيل ما هو حاصل.

(ب) ولأن البحث في منهج الحافظ ابن حجر والاسترسال في ذلك ليس موضوع الرسالة وإنما موضوعها والغرض الأساسي منها هو المقارنة.

(ج) ولأن الناظر في المقارنة التي عقدها بين الشرحين يستطيع أن يتعرف من خلالها على منهج الإمامين بنوع من التفصيل والاستفاضة في الأمثلة.

فأقول: الحافظ ابن حجر -رحمه الله- يبدأ شرحه:

أولا: بالترجمة فيوضح ألفاظها ومعانيها ومراد البخاري منها ومدى تعلقها بالكتاب التي فيه والترجمة أو التراجم السابقة لها [٢].

ثانيا: يذكر مناسبة الحديث للترجمة ويستفيض في ذلك إن كانت المناسبة خفية فينقل أقوال العلماء في المناسبة ويرجح بينها وينتقد من أقوالهم ما يراه خطأ ويصوب ما يراه صوابا ويستحسن ما يراه حسنا. وقد يذكر وجها لم يسبقه إليه أحد ويؤيده بما لاح له من أنوار المعرفة الإلهية.

---

(1) عنوان الرسالة «منهج الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري بشرح صحيح البخاري» للأستاذ الدكتور/ جميل أحمد منصور الشوادفى. إشراف الأستاذ الدكتور/ سيد أحمد رمضان المسير.

(2) ينظر ص ٦٥ المصدر السابق.

أما إن كانت المناسبة بين الحديث والترجمة ظاهرة فإنه يهمل إيضاح تلك المناسبة نظرا لظهورها ووضوحها[١].

ثالثا: يترجم باختصار لبعض رواة الحديث وخصوصا من اختُلِفَ في توثيقه أو طُعِنَ فيه من رجال البخاري ذاكرا اسمه ونسبه وموطنه وبعض مناقبه وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه ويهتم اهتماما بالغا ببيان أن روايته في صحيح البخاري ليس فيها قدحا وإنما هي صحيحة وقد يحيل إلى مقدمته التي ذكر فيها أسماء من طعن فيه من رجال البخاري ويبين أن الطعن فيهم لا يؤثر على رواية البخاري عنهم. إمَّا لأن الطعن غير قادح أو لأن الطعن فيهم مخصوص بروايتهم عن بعض الرواة فقط أو مخصوص بزمن معين روى عنهم قبل هذا الزمن لا يكون في روايته طعن. أو لأنهم تُوبِعُوا على ما روَوْه في صحيح البخاري فلا يؤثر الطعن وإن كان قادحا. أو لأن صاحب الصحيح انتقى من حديثهم ما صح عنده من طرق أخرى وإنما أخرج عنهم لمراعاة فائدة في الإسناد كالعلو فيه أو بيان تصريح مدلس بالسماع أو غير ذلك[٢].

رابعا: يتناول إسناد الحديث من كل الجوانب فيبيِّن لطائفه ذاكرا اللطائف في طرق تحمله وأوطان رواته وطبقاتهم وصيغ الأداء ويبحث في علله إن كانت به علة خفية ويبيِّن هل هي قادحة أم غير قادحة ويبحث هل فيه شذوذ أم لا ويركز دائما على إظهار براعة البخاري ودقته في أسانيده[٣].

---

(1) ينظر ص ٨٠ من المصدر السابق.
(2) ينظر ص١٢٠، ١٤٦ من هذه البحث.
(3) ينظر ص١٣١ من هذه البحث.

خامسا: يجمع روايات الحديث من جميع مصادر السنة على جهة الاستيعاب ويُبيِّن ما في ألفاظها من اختلاف ويوفِّق بينها مع ملاحظة أنه يجمع من الروايات ما يخدم شرح الحديث [١].

سادسا: يشرح كل فقرة من متن الحديث وما يتعلق بذلك من توضيح معانيها والمراد منها وبيان الألفاظ الغريبة فيها [٢].

سابعا: أحيانا يحلل بعض ألفاظ الحديث تحليلا لغويا فيذكر أصل اللفظ في اللغة وتصريفاته وجموعه وقد يتطرق إلى ذكر موقعه الإعرابي إن كان يترتب على ذلك معرفة معنى اللفظ حيث أن الإعراب فرع المعنى. وقد يبرز بعض اللمسات البلاغية في بعض فقرات الحديث إذا كان يترتب عليه إيضاح معنى أو تأويل مُشْكِل أو إظهار بلاغة رسول الله ﷺ وأنه أوتي جوامع الكلم.

ويلاحظ: أنه لا يكثر الكلام من هذا وإنما يذكره بقلة إذا اقتضى المقام ذكره ويراعى الاختصار والإيجاز ما أمكن [٣].

ثامنا: يصل التعاليق التي يذكرها البخاري مرفوعة وموقوفة بصيغة الجزم أو التمريض ويبيِّن حال أسانيدها من حيث الصحة أو الضعف ويبيِّن الباعث على إيرادها ولِمَا ذكرها تعليقا ويَتْبَع ذلك المتابعات فيذكر من وصلها أيضا [٤].

تاسعا: يذكر الأحكام الفقهية التي تدل عليها بعض الأحاديث فيورد

---

(1) ينظر ص١٨٢ من هذه البحث.
(2) ينظر ص٣٠٣ من هذه البحث.
(3) ينظر ص٣٤٤ من هذه البحث.
(4) ينظر ص ٢٠٨ من هذه البحث.

الآراء وأدلتها ويرجح بينها ويختار منها ما يراه صحيحا في نظره ويقويه بأدلة عقلية ونقلية حسبما تيسَّر له ذلك. وفي الغالب الراجح في نظره هو رأي الشافعية ولا غرابة في ذلك فهو أحد أعلامهم(١).

عاشرا: يُوفِّق بين ما هو يوهم ظاهره التعارض من الأحاديث الصحيحة فيقول مثلا هذا الحديث ظاهره يعارض الحديث الذي أخرجه الترمذي بإسناد صحيح ثم يوفِّق بينهما بأحد وجوه التوفيق المعروفة(٢).

حادي عشر: ينص على الناسخ والمنسوخ في أثناء شرحه للحديث فيقول مثلا هذا الحديث ناسخ لحديث كذا... إلخ. أو هذا الحديث منسوخ والذي نسخه حديث كذا... إلخ، وإن كان هناك خلاف بين العلماء في النسخ ذكره واختار أرجح الآراء وأقربها إلى الصواب(٣).

ثاني عشر: يدفع الإشكال عن الأحاديث المشكلة التي توهم التشبيه أو يستحيل حملها على الظاهر. فيقول مثلا هذا الحديث مشكل أو استشكله بعض العلماء أو فيه إشكال ثم يوضح الإشكال وينقل أقوال العلماء السابقين في دفعه وقد يختار منها ما يراه صوابا وقد يضيف هو وجها آخر في دفع الإشكال(٤).

ثالث عشر: يرد في طيات شرحه على من انتقد بعض الأحاديث في صحيح البخاري سواء كان النقد موجه لسند الحديث أو متنه ويتسم رده بالصبغة العلمية والصنعة الحديثية.

---

(1) ينظر ص٢١٩ من هذه البحث.
(2) ينظر ص٢٥٣ من هذه البحث.
(3) ينظر ص٢٧٠ من هذه البحث.
(4) ينظر ص٢٨٢ من هذه البحث.

فيقول مثلا: وهذا الحديث انتقده الدارقطني ثم يبيِّن موطن النقد ثم يجيب عنه إجابة علمية مقنعة لا تكلف ولا تعسف فيها[١].

رابع عشر: في نهاية شرحه للحديث يستنبط منه بعض الفوائد الشرعية أو العلمية أو الأدبية فيقول مثلا: ويؤخذ منه كذا... إلخ أو فيه من الفوائد كذا... أو فيه كذا... إلخ ثم يذكر بعض الفوائد التي تؤخذ منه[٢].

خامس عشر: في نهاية كل كتاب يذكر حصرًا لعدد ما ورد فيه من الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمعلقة والمتابعات. وما وافقه في تخريجه مسلم في صحيحه من الأحاديث المرفوعة وما انفرد به البخاري ولم يخرجه مسلم[٣].

هذا هو الغالب في منهجه ولكنه قد يغفل هذا أحيانا[٤].

فهذا هو منهج الحافظ ابن حجر الذي استنتجته من خلال بحثي المتواصل في شرحه. عرضته بإيجاز واختصار، وأريد أن أنبِّه إلى بعض الأمور التي لاحظتها في شرحه وهي:

تنبيهات:

(١) لا يلتزم بترتيب النقاط التي ذكرها في شرحه وإنما أحيانا يقدم بعضها على بعض فتراه مثلا: يذكر لطائف الإسناد في بداية شرحه للحديث أحيانا وفي أثناء شرحه أحيانا وفي نهاية شرحه أحيانا أخرى وهكذا باقي النقاط التي يشرحها. وهذا مما جعل شرحه خاليا من الترتيب

---

(1) ينظر ص١٦٥ من هذه البحث.
(2) ينظر ص ٣٣٥ من هذه البحث.
(3) يراجع: الفتح ص (١/١٦٩، ٦/٢٢٥، ٩/٤٩٩، ١٣/٣٥٦).
(4) يراجع: الفتح ص (٤/٣١٧، ١١/٦٠١).

والتنظيم، حتى أن طالب العلم يصعب عليه التقاط الفائدة منه إلا إذا قرأ شرحه للحديث كاملا. وهذا مما أُخِذَ عليه في شرحه.

ولقد عاب عليه ذلك العيني – رحمه الله .

فقال في العمدة: «كلامه من غير ترتيب بحيث أن الناظر فيه يتشوش ذهنه ولاسيما إذا كان مبتدئا»(١).

وقال أيضا في موضع آخر: «وقد أطال بعضهم (يعني ابن حجر) الكلام في هذا جدا مختلطا بعضه ببعض من غير ترتيب فالناظر فيه إن كان له يد يشمئز خاطره من ذلك وإلا فلا يفهم شيئا أصلا»(٢).

(٢) يشرح كل جزء من الحديث في موضعه هذا إن كان الحديث يشتمل على أجزاء تدل على أحكام مختلفة كل جزء منها يدخل في كتاب أو باب مستقل.

فتجده مثلا: في حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله. يشرح كل جزء في موضعه ثم يحيل شرح باقي أجزاء الحديث إلى المواضع التي شرحه فيها، فمثلا: في أحد المواضع يشرح ما يتعلق بجزء من الحديث الذي يناسب هذا الموضع ثم يقول وأما ما يتعلق بقوله (كذا) فتقدم شرحه في كتاب كذا باب كذا وأما ما يتعلق بقوله (كذا) فسيأتي الكلام عنه في كتاب كذا باب كذا ولذلك لا يستطيع الباحث الإلمام بكل ما يتعلق بشرح حديث في الفتح إلا إذا تتبع جميع المواضع التي أَخْرَج فيها البخاري الحديث (٣).

---

(1) العمدة ص ٢٢/٢٩٠

(2) العمدة ص ١٧/٣٠٠

(3) الفتح ص ٢/٦٥٦

والناظر في موضع واحد يخيل إليه أن الحافظ لم يوف الحديث حقه في الشرح.

ونسجل هنا مأخذًا على الحافظ ابن حجر: حيث أنني من خلال تتبعي لمواطن شرح الحديث تبيَّن لي أنه غير دقيق في إحالاته فكثيرا ما يخطئ فيها. والأمثلة على خطأه في الإحالات كثيرة جدا، فنراه مثلا:

في كتاب التفسير باب (إذ يبايعونك تحت الشجرة) ص ٤٥٢/٨ قال عن حديث عبد الله بن مغفل الذي فيه [نهي النبي ﷺ عن الخَذْفِ].

الخَذْفَ بخاء معجمة أي الرمي بالحصى بين إصبعين. وسيأتي الكلام عليه في الأدب.

وحينما ذهبت إلى موضع الحديث في كتاب الأدب ص ٦١٥/١٠ قال ما نصه: [تقدم بيانه وشرح الحديث في كتاب الصيد والذبائح]. اهـ

والواقع أنه شرح الحديث في كتاب الصيد والذبائح باب الخذف والبندقة ص ٥٢٢/٩

وفي كتاب أخبار الآحاد قال عن حديث البَرَاء في تحويل القبلة. تقدم شرحه في كتاب العلم. والواقع غير ذلك. فالحديث لم يخرجه البخاري في كتاب العلم أصلا وإنما هو في كتاب الايمان باب الصلاة من الايمان [(١)].

وفي كتاب الاستئذان قال عن حديث (خلق الله آدم على صورته) [(٢)]

---

(1) يراجع: الفتح ص ٢٥١/١٣، ص ١١٨/١

(2) يعود الضمير في قوله (على صورته) إما على آدم أو على الله - جل وعلا - فإن كان على آدم وهو الأرجح يكون المعنى: أن الله أوجده على هذه الهيئة التي خلقه عليها ولم ينتقل في النشأة أحوال ولا تردد في الأرحام أطوارا كذريته بل خلقه رجلا كاملا سويا من أول ما نفخ فيه الروح وفي هذا أبلغ الرد على الطبيعيين والماردين.

تقدم بيانه في بدء الخلق. والواقع غير ذلك فقد شرح ما يتعلق بالحديث في كتاب الأنبياء [١].

وفي كتاب الأيمان والنذور قال عن حديث (دباغ جلود الميتة) ومضى الكلام على ذلك مستوفى في أواخر كتاب الأطعمة. والواقع غير ذلك، فقد استوفى شرحه في كتاب الذبائح والصيد [٢].

ولعل السبب في هذا هو:

(أ) أنه قد يَعِدُ بشرح الحديث في موضع مُعيَّن آخر الكتاب مثلا ثم يتعجَّل فيشرحه في موضع آخر غيره وعلى هذا فهو يحيل إلى الموضع الذي وعد به في آخر الكتاب.

ففي حديث (أن سليمان قال لأطوفن الليلة... إلخ) نجده في جميع أطرافه يحيل شرحه إلى كتاب الأيمان والنذور والواقع أنه تعجَّل فشرحه في كتاب أحاديث الأنبياء وقرر هذا في كتاب الجهد فبعد أن قال: سيأتي الكلام عنه في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى، قال بعدها مباشرة (ثم تعجلت فشرحته في ترجمة سليمان) [٣].

أما إن كان الضمير يعود على الله تعالى فالكلام في هذا معروف مشهور. فمذهب السلف: الايمان به كما ورد وامراره من غير تمثيل ولا تشبيه ولا تكييف مع تفويض علم المعرفة الحقيقية إلى الله تعالى.

ومذهب الخلف تأويله بما يتفق هو واللغة والشرع والعقل، والتأويل في مثل هذا سهل وقريب فيكون معنى (على صورته) أي على صفته من الحياة والعلم والسمع والبصر ونحوهما.

انظر دفاع عن السنة للدكتور/ محمد محمد أبو شهبة ص ١٥٠

(1) راجع: الفتح ص ٥/١١، ص ٤٢٢/٦

(2) راجع: الفتح ص ٥٧٨/١١، ص ٥٧٥/٩

(3) يراجع الفتح ص ٤٢/٦، ص ٥٣٠/٦

(ب) أحيانا يَعِدُ بشرح الحديث في بعض المواضع فيحدث له نسيان ويشرحه في موضع مغاير وهذا نظرا لاتساع وضخامة الشرح فنراه مثلا:

يحيل شرح حديث أبي هريرة (اجتنبوا السبع الموبقات) إلى كتاب الوصايا، وعندما وصل على كتاب الوصايا قال ما نصه: «وكنت قدمت في الشهادات أنني أشرح هذا الحديث هنا ثم حصل ذهول فاستدركته في الموضع الذي أعاده فيه المصنف من كتاب الحدود [١]».

(٣) كثير ما يعنون أثناء شرحه لبعض الأحاديث بعنوان (تنبيه - أو فائدة) ويذكر تحته لمحات طيبة في الإسناد[٢] أو فوائد تتعلق بالمتن[٣] أو يرد طعن عن الحديث[٤] أو غير ذلك.

(٤) يراعى الاختصار في شرحه فلا تجده يسترسل في التراجم أو يطيل في الأحكام الفقهية أو يغوص في اللغة والإعراب والمواطن البلاغية كما يفعل العيني في شرحه. ولقد نبَّه على ذلك في مواطن كثيرة من شرحه، فقد قال عقب شرحه لحديث أبي هريرة (إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا)[٥].

«والكلام على هذا الحديث وما يتفرع منه منتشر جدا ويمكن أن يفرد بالتصنيف ولكن هذا القدر كاف في هذا المختصر. والله المستعان»[٦].

---

(1) يراجع: الفتح ص ٤٦٢/٥

(2) يراجع: الفتح ص ١٣/١، ١١١، ٥٦٧

(3) يراجع: الفتح ص ٣٣١/١، ص ٥٥٤/٣

(4) يراجع: الفتح ص ١٠٨/٢، ص ٨٧/١٣٣

(5) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان ٣٣٠/١

(6) الفتح ص ٣٣٣/١

(٥) أسلوبه وأداؤه في شرحه يناسب العلماء ويصعب على المبتدئين. فهو يسرد أقوال العلماء وقد تكون أقوالهم متباينة ولا يصرح بالمختار منها أحيانا. حتى أن القارئ لا يعرف أي الآراء يختاره ابن حجر.

وقد يذكر اصطلاحا ولا يبيِّن معناه مع أنه يخفى على المبتدئين.

فنراه يقول عند شرحه لحديث (المسلم من سلم المسلمون... إلخ): «فيه تجنيس الاشتقاق»[١] ولم يعقب بكلمة[٢] بعدها مع أن هذا الاصطلاح يخفى على المبتدئين وخصوصا من طلاب الحديث.

ولقد تنبه على هذا صاحب المبتكرات فقال: «ان ابن حجر يتكلم مع العلماء لا مع المبتدئين»[٣].

(٦) يحيل أثناء شرحه إلى بعض مؤلفاته غير الفتح. فقد يشير أحيانا إشارة سريعة إلى بعض المسائل ثم يحيل تفصيلها لمن أراده إلى بعض مؤلفاته التي فصَّل فيها القول في هذه المسألة.

فنراه مثلا:

أحال إلى كتابه تغليق التعليق في أكثر من موضع[٤].

وأحال إلى نكته على ابن الصلاح[٥].

---

(1) عرفه العيني بقوله: تجنيس الاشتقاق نوع من أنواع البديع وهو أن يرجع اللفظان في الاشتقاق على أصل واحد، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ ﴾ [الروم: ٤٣] فان (أقم والقيم) يرجعان في الاشتقاق إلى القيام. عمدة ص ١/١٣٢

(2) الفتح ص ١/٧٠

(3) مبتكرات اللآلئ والدرر ص ١٩٧

(4) يراجع: الفتح ص ١/٥٩، ١٠٣، ٥٧١

(5) يراجع: الفتح ص ١/٤٣٧

وأحال إلى تهذيب التهذيب [١].

وأحال أيضا إلى شرحه للترمذي [٢].

ومن المعلوم أن إشارة المؤلف على بعض مؤلفاته الأخرى لها فائدة جَمَّة:

(أ) فهي تُعد أقوى توثيق لنسبة الكتاب للمؤلف.

(ب) وتبيِّن أن الكتاب المُشارُ إليه متقدم في التأليف.

(ج) وتكشف عن بعض مؤلفاته التي فُقِدَت أو أهْمَلَتْهَا كتب التراجم وغير ذلك من الفوائد.

(٧) وقبل أن ننهي الحديث عن منهج الحافظ ابن حجر في الفتح ينبغي أن نسجَّل له شهادة يشهد بها القاصي والداني وكل من مارس الفتح.

وهي أنه وفَّى بمنهجه إلى النهاية فالمنهج الذي سار عليه في أول شرحه هو ذاته الذي سار عليه وسط شرحه وفي آخره ولم ينقص أو يزيد [٣].

وتلك حسنة تضاف إلى الفتح فتزيده حسنا وبهاء.

جزى الله مؤلفه عنا وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء وأحسن له المثوبة والعطاء ونفعنا به (آمين).

---

(1) يراجع: الفتح ص ٦٧/١

(2) يراجع: الفتح ص ٣٩٥/١

(3) فإن الناظر في شرحه لأحاديث السحر في كتاب الطب ليتبين ذلك بوضوح ص٢٣٢/١٠، وإن الناظر في شرحه لحديث (كلمتان خفيفتان على اللسان...) ليتبين له ذلك بوضوح أيضا. يراجع: ص ٥٤٧/١٣

المبحث الثاني
خلاصة منهج بدر الدين العيني
في عمدة القاري شرح صحيح البخاري

إذا ما نظرنا إلى مقدمة [1] العيني لشرحه عمدة القاري لا نجده بيَّن منهجه الذي يسير عليه في العمدة كما فعل الحافظ ابن حجر وإنما جُلّ ما ذكره بخصوص منهجه قوله في مقدمته: «أُظْهِرُ ما فيه من الأمور الصعاب وأُبيِّن ما فيه من المعضلات وأوضح ما فيه من المشكلات وأُورد فيه من سائر الفنون بالبيان ما صعب منه على الأقران بحيث أن الناظر فيه بالإنصاف والمتجنب عن جانب الإعتساف إن أراد ما يتعلق بالمنقول ظفر

---

(1) بدأ العيني -رحمه الله- شرحه بمقدمة مختصرة فذكر فيها سبب شرحه للبخاري وأهم ما تميز به شرحه عن سائر الشروح. ثم ذكر عشرة فوائد تتعلق بصحيح البخاري:

الأولى: في تسمية الصحيح وفضله.

الثانية: في تفضيله على صحيح مسلم وغيره.

الثالثة: في شرط البخاري في صحيحه.

الرابعة: في عدد أحاديث الجامع.

الخامسة: في عدد أبواب الجامع.

السادسة: في الطبقات التي حدَّث عنها البخاري.

السابعة: ذكر أن في صحيح البخاري جماعة جرَّحهم بعض المتقدمين وأجاب عن ذلك جوابا إجمالي.

الثامنة: في الفرق بين الاعتبار والمتابعة والشاهد.

التاسعة: في ضبط الأسماء المتكررة المختلفة في الصحيحين.

العاشرة: في بيان المعلقات وحكم ما كان منها بصيغة الجزم أو التمريض.

وهي تتسم بالإيجاز والإجمال ولم أر للعيني فيها جهدًا شخصيًا وإنما هو مجرد ناقل فيما قاله فيها عن العلماء السابقين.

بآماله وإن أراد ما يتعلق بالمعقول فاز بكماله وما طلب من الكمالات يلقاه وما ظفر من النوادر والنكات يرضاه»[١].

وهذا لا يصح بيانا لمنهجه وإن كان يصلح بيانا لجهده في شرحه. وسوف أبين الآن -إن شاء الله تعالى- الخطوط العريضة لمنهج العيني في شرحه ذاكرا الخطوات التي سار عليها في منهجه بالترتيب مع بيان ما له وما عليه في كل خطوة.

وأراعي ما يأتي:

(١) الإيجاز والاختصار مع عدم الإخلال. وهذا لأن منهج العيني بُحِثَ فيه في رسالة علمية[٢] فلا داعي للإطالة والتكرار من غير فائدة. ولأنه كما قلت قبل ذلك أن هذا البحث موضوعة المقارنة. والناظر في مباحثه يستطيع أن يتوصَّل على منهج الإمامين مقترنا بالأمثلة:

فأقول: البدر العيني -رحمه الله- بعد أن يذكر الحديث بتمامه تحت الترجمة يبدأ:

أولا: بشرح الترجمة شرحا وافيا فيحلل ألفاظها تحليلا لغويا قد يتطرق فيه إلى بيان أصول وتصريفات بعض الألفاظ وإعرابها ثم يوضح معانيها ومراد البخاري من الترجمة ومدى تعلقها بالكتاب التي فيه. وتعلقها بالترجمة أو التراجم السابقة لها. وإن كانت الترجمة تدل على حكم فقهي فنراه كثيرا ما يذكر كل ما يتعلق بهذا الحكم أثناء شرحه للترجمة. فيجمع آراء العلماء وأدلة كل رأي ويرجح بينها ويختار ما هو راجح في نظره.

---

(1) العمدة ص ١/٤

(2) عنوانها «البدر العيني ومنهجه في عمدة القاري» للأستاذ الدكتور/ أحمد محرم الشيخ ناجي. إشراف الأستاذ الدكتور/ موسى شاهين لاشين.

كل هذا قبل أن يشرع في شرح حديث الباب [١].

ثانيا: يبين مناسبة الحديث للترجمة سواء كانت المناسبة ظاهرة أو خفية. فإن كانت ظاهرة يكتفي بقوله «والمناسبة بين الحديث والترجمة ظاهرة» أو يقول: «المطابقة بين الحديث والترجمة ظاهرة». وإن كانت خفية فإنه ينقل أقوال العلماء في بيان وجه المناسبة ويرجح بينها ويختار ما يراه مقبولا. وقد يتوصل هو إلى وجه للمناسبة لم يذكره من سبقه ويستحسنه[٢].

ثالثا: يترجم لرواة الحديث بإطناب واسترسال فيذكر اسم الراوي ولقبه وكنيته ونسبته وموطنه وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه وإن كان ثقة. ويسمي بعض شيوخه وتلاميذه وتاريخ وفاته ويسهب أيضا في ترجمة الصحابة وقد يذكر مناقب الصحابي وسيرته وغير ذلك.

وإن كان الراوي ممن طعن فيه من رجال البخاري يستفيض في نقل أقوال علماء الجرح والتعديل فيه ويبين هل روايته في صحيح البخاري تتأثر أم لا. وقد يفرد عنوانا خاصا لبيان الأنساب إن تعددت في رواة الحديث ويطيل فيها جدًا[٣].

رابعا: يُبيِّن لطائف إسناده فيبين مواضع التحديث أو السماع أو العنعنة ويذكر أوطان رواته فيقول مثلا: رواته كلهم بصريون أو مدنيون أو بعضهم مصري والآخر شامي وينبِّه على رواية الأقران أو الأقارب عن بعضهم ورواية التابعين أو الصحابة عن بعضهم فيقول مثلا: فيه رواية

---

(1) يراجع: العمدة ص ١٦٥/٦

(2) ينظر ص ٨٠ من هذا المبحث.

(3) ينظر ص١٢٠، ١٤٦ من هذا المبحث.

ثلاثة صحابة عن بعضهم إلى غير ذلك من اللطائف. ويذكر أيضا تحت عنوان (لطائف الإسناد) كل ما يخص الإسناد من بيان أي علة أو شذوذ أو تدليس ويُجيب عن كل هذا وغيره ويهتم اهتماما بالغا بإبراز ما كان عليه البخاري من براعةٍ في الصنعة الحديثية ودقةٍ وتحري في أسانيد صحيحه(١).

خامسا: يُبيِّن تعدد مواضع الحديث في صحيح البخاري ويذكر من أخرجه غيره. فيقول مثلا:

أخرجه هنا عن فلان عن فلان وفي الزكاة عن فلان مختصرا وفي الجهاد من طريق فلان مطولا. ويعدد مواضعه في صحيح البخاري مشيرا إلى طرقه وألفاظه. ثم يذكر من أخرجه غير البخاري من أصحاب المصادر. ويلتزم التخريج من الكتب الستة. ويلتزم في عزو الحديث ذكر اسم صاحب المصدر والكتاب والطريق التي روى منها الحديث. فيقول مثلا: وأخرجه غيره مسلم في الحج من طريق فلان عن فلان. وأبو داود في الصلاة من طريق فلان عن فلان وابن ماجة في الصيام من طريق فلان عن فلان... إلخ(٢).

سادسا: يبين كل ما يتعلق بألفاظ الحديث وجُمَلِهِ من حيث اللغة ويتوسع في هذا توسعا شديدا حتى ليُخيَّل للقارئ أنه يقرأ في كتاب من كتب اللغة. فنراه يسترسل في بيان أصل الكلمة من حيث الوضع اللغوي لها واستعمالاتها بعد ذلك وتطور استعمالها ومعناها في الحديث ومدى ارتباطه بأصل معناه في اللغة. ثم يبين تصريفات الكلمة وجموعها وما بها

---

(1) ينظر ص ١٣١ من هذا البحث.

(2) ينظر ص١٨٢ من هذا البحث.

من إعلال أو إبدال إن وجد وكل ما يتعلق بها من حيث علم الصرف وقد يبيِّن الموقع الإعرابي لكل كلمة في الحديث. ثم يكشف النقاب عن اللمسات البلاغية في بعض فقرات الحديث من حيث علم المعاني أو البيان أو البديع. ومن شدة اهتمامه بالنواحي اللغوية في شرحه للحديث قد يفرد لكل نوع منها عنوانا فيقول مثلا: (بيان اللغات)، (بيان الإعراب)، (بيان الصرف)، (بيان البيان)، (بيان البديع) ... إلخ[١].

سابعا: يبين الألفاظ الغريبة في الحديث فيوضح معانيها والمراد منها في الحديث ويعتمد في هذا غالبا على كتب غريب الحديث وأحيانا يعتمد على معاجم اللغة [٢].

ثامنا: يجمع روايات الحديث من جميع مصادر السنة بما يخدم شرحه للحديث وقد يتوسع في هذا فيذكر جميع الصحابة الذين روَوا الحديث وهم الذي يقول عنهم الترمذي وفي الباب عن فلان وفلان... إلخ.

فيذكر كل رواية وطريقها ويعزوها إلى من خرجها عن الصحابي المذكور وقد يضيف على ما يذكره الترمذي فيقول: ورواه أيضا من الصحابة فلان وفلان. ثم يفصِّل القول بعد ذلك ذاكرا تلك الروايات بطرقها معزوة إلى المصادر التي أخرجتها. ويُبيِّن الاختلاف في ألفاظ الحديث إن وُجِدْ ويوفِّق بينها توفيقا علميا[٣].

تاسعا: يصل التعاليق التي ذكرها البخاري معلقة، مرفوعة كانت أو موقوفة فيذكر من وصلها من أصحاب المصادر مع بيان درجة أسانيدها

---

(1) ينظر: ص ٢٩٤ من هذا البحث.
(2) ينظر: ص ٣٠٣ من هذا البحث.
(3) ينظر: ص١٨٢ من هذا البحث.

وبيان من وصل المتابعات[١].

عاشرا: يُفصِّل القول في المسائل الفقهية التي اشتمل عليها الحديث فنراه يحيط بالمسألة من جميع جوانبها بطريقة منظمة. فيذكر مذاهب العلماء فيها ثم أدلة كل مذهب ثم مناقشة تلك الأدلة والترجيح بينها ثم اختيار ما يراه أرجح في نظره ودائما يكون اختياره وتأييده لرأي الأحناف ولا غرابة في هذا، فهو من أعلام المذهب الحنفي[٢].

حادي عشر: يعرض لأي حديث يعارض ظاهره حديث الباب فيوفق بين الأحاديث المتعارضة بحسب الظاهر إن كان المعارض صحيح بما يدفع التعارض ويجعل الأحاديث يؤيد بعضها البعض[٣].

ثاني عشر: يبين الناسخ والمنسوخ من أحاديث البخاري فإن كان حديث الباب ناسخا ينص على المنسوخ وإن كان منسوخا ينص على الناسخ له.

فيقول مثلا عن حديث الباب: هذا الحديث ناسخ لحديث أبي هريرة الذي أخرجه أبو داود بإسناد صحيح.

أو يقول: هذا الحديث منسوخ وناسخه حديث ابن مسعود الذي أخرجه النسائي مثلا... إلخ.

وهكذا في كل حديث فيه نسخ[٤].

ثالث عشر: يدفع الإشكال عن الأحاديث المشكلة فيُبيِّن موضع

---

(1) ينظر: ص١٩٦ من هذا البحث.
(2) ينظر: ص ٢١٩ من هذا البحث.
(3) ينظر: ص ٢٥٣ من هذا البحث.
(4) ينظر: ص ٢٧٠ من هذا البحث.

الإشكال ثم ينقل أقوال العلماء في دفعه ويختار ما هو راجح من هذه الأقوال[١].

رابع عشر: يرد على من انتَقَد بعض الأحاديث على صحيح البخاري فيقول مثلا:

عند شرحه لبعض الأحاديث المنتقدة وهذا الحديث انتقده الدارقطني ويُبيِّن سبب النقد في السند أو المتن ثم يُجيب عنه إجابةً علمية خاضعة للصنعة الحديثية[٢].

خامس عشر: في نهاية شرحه للحديث يذكر أهم ما يستنبط منه من الفوائد العلمية واللمحات الأدبية.

فنجده يقول تحت عنوان (بيان استنباط الفوائد) أو (ذكر ما فيه من الفوائد) أو (بيان ما يؤخذ منه من الفوائد) ويذكر الفوائد مع الترقيم لكل فائدة وقد يصل إلى ذكر عشرين فائدة يستنبطها من الحديث أو يزيد [٣].

فهذا عرض موجز لمنهج البدر العيني في شرحه لصحيح البخاري استنتجه من خلال دراستي المتأنية في العمدة.

وقبل أن أُنْهِي الكلام عن منهج البدر في العمدة، أريد أن أنبه إلى بعض الأمور التي ظهرت لي في شرحه وهي:

تنبيهات:

(١) يراعي ترتيب وتنظيم خطوات المنهج التي ذكرتها الآن فلا يقدم بعضها على بعض. فلا نجده مثلا: يقدم لطائف الإسناد على ترجمة الرواة.

---

(1) ينظر: ص٢٨٢ من هذا البحث.
(2) ينظر: ص١٦٥ من هذا البحث.
(3) ينظر: ص٣٣٥ من هذا البحث.

ولا يقدم ترجمة الرواة على مناسبة الحديث للترجمة... إلخ.

ونراه أيضا يفرد لكل خطوة من خطوات منهجه عنوانًا خاصا بها. فيذكر بعد شرحه للترجمة عنوان (مطابقة الحديث للترجمة) ثم (بيان رجاله) ثم (بيان الأنساب) ثم (بيان لطائف إسناده) ثم (بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره) ثم (بيان اللغات) ثم (بيان الإعراب أو الصرف أو البيان أو البديع) ثم (بيان المعاني) ثم (بيان استنباط الأحكام) أو (بيان استنباط الفوائد) وهكذا في شرح كل حديث.

إذن: فشرحه منظم مرتب معنون إذا أراد الباحث الوصول إلى أي معلومة عن الحديث يستطيع أن يحصل عليها بيسر وسهولة وسرعة لأن تنظيمه لخطوات شرحه جعله سهل المنال لأي طالب علم.

وهذه ميزة تميِّز بها شرح العيني جعلت كثيرا من طلاب العلم يُؤْثِرُ البحث فيه على البحث في الفتح نظرًا لجودة الترتيب والتنسيق وحسن العرض.

(٢) يشرح كل ما يتعلق بالحديث في أول موضع يُذْكَرُ فيه الحديث حتى وإن كان هذا الموضع غير مناسب للحديث من كل الجهات. ثم يحيل بعد ذلك إلى الموضع الذي شرح فيه الحديث. ولا يُقطِّع الشرح تبعا لتقطيع الحديث كما يفعل الحافظ في الفتح.

فنجده مثلا: يشرح حديث الفرار من الفتن ويذكر كل ما يتعلق به في كتاب الإيمان لأنه أول موضع ذُكِرَ فيه الحديث [(١)]. مع أن المناسب شرحه في كتاب الفتن كما فعل الحافظ في الفتح [(٢)].

---

(1) يراجع: العمدة ص ١/١٦٠

(2) الفتح ص ١٣/٤٤

ونجده مثلا: يشرح كل ما يتعلق بحديث فاطمة بنت أبي حُبَيش حينما سألت رسول الله ﷺ عن الاستحاضة... إلخ في أول موضع ذُكر فيه الحديث وهو كتاب الوضوء[١]. مع أن الأنسب شرحه في كتاب الحيض كما فعل الحافظ في الفتح[٢].

وهذا يكشف لنا سرا من أسرار توسُّع العيني الفائق في أول شرحه.

(٣) ظهر لي من خلال قراءتي في العمدة. أن العيني يكرر في شرحه للحديث ما يقوله في أحد المواضع. فنراه عند شرحه لحديث الرؤية تناول جميع مباحثه في كتاب الأذان[٣].

ثم تناول شرحه في كتاب الرقاق[٤] فكرر كثيرا مما ذكره قبل ذلك في كتاب الأذان.

ونراه أيضا: في حديث أصحاب الغار يستقصى شرحه في كتاب البيوع[٥] وهو أول موضع له. ثم نجده في كتاب الأدب بعد أن ساق الحديث بتمامه يقول ما نصه: «ومضى الكلام فيه ولنذكر بعض شيء لبعد المسافة»[٦] ثم كرر كثيرا مما ذكره في كتاب البيوع ولقد اعترف العيني بالتكرار في شرحه فقال في أحد المواضع التي كرَّر فيها ما سبق

---

(1) العمدة ص ١٤٢-١٤٤، وأشار إلى بعض مباحثه باختصار في كتاب الحيض ص ٢٩٩/١، ص ٣٠٨/١

(2) الحافظ في الفتح شرحه في كتاب الحيض ولكن قطع الشرح حسب تقطيع الحديث فتناول بعض مباحثه في ص ٥٠٠/١-٥٠١، وبعضها في ص ٥٠٧/١ وبعضها في ص ٥١١/١

(3) يراجع: العمدة ص ٨٢/٦-٨٨

(4) يراجع: العمدة ص ١٣١/٢٣-١٣٥

(5) يراجع: العمدة ص ٢٣/١٢-٢٩

(6) العمدة ص ٨٥/٢٢

ذكره ما نصه: «وقد ذكرنا في كل موضع بما فتح الله تعالى ونذكر هنا بعض شيء وما علينا ان وقع بعض التكرار فان التكرير يفيد تكرار المسك عند التضوُّع»[1][2].

ونحن لا نوافق العيني على هذا فما الداعي للتكرار من غير فائدة تُضَاف بالرغم من توسُّعه وإسهابه في كثير من مباحث الحديث بل ونعد هذا مأخذًا عليه ونرى -والله أعلم- أن الذي أوقعه في التكرار هو شرحه للحديث في أول موضع يذكر فيه وإن كان غير مناسب.

فإذا تناول الحديث في الموضع المناسب له اضطر إلى تكرار بعض ما سبق.

(٤) يعنون بعنوان (الأسئلة والأجوبة ويعرض لأسئلة افتراضية قد تتوارد على الخواطر ويجيب عنها. ومن خلال هذه الأسئلة يبرز فوائد في الحديث ويُزيل إشكالات كثيرة قد يتوهمها من يطَّلع على الحديث أو يكشف ما غمض أو استشكل فهمه من الحديث أو يَرُدُّ طعنًا موجَّهًا له أو يدفع تعارضا محتملا بينه وبين حديث آخر أو بينه وبين آية قرآنية أو غير ذلك. كل هذا يسوقه في أسلوب شيق على صيغة السؤال والجواب.

فنراه مثلا: عند شرحه لحديث ابن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا منِّي دماءهم

---

(1) التضوع: التفرق والانتشار. يقال: تضوع المسك أي تحرك فانشرت رائحته. لسان العرب ص ٢٦٢٠/٤ مادة ضوع.

(2) العمدة ص ٥٢/١٦

وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله[١].

يقول تحت عنوان (الأسئلة والأجوبة):

س: منها ما قيل: إذا شهد وأقام وأدى فمقتضى الحديث أن يُتْرَك القتال وان كفر بسائر ما جاء به النبي ﷺ لكنه ليس كذلك؟

ج: وأجيب: بأن الشهادة برسالته تتضمن التصديق بما جاء به بسائر الأشياء إلا بعد صدور هذا الحديث أو عُلم ذلك بدليل آخر خارجي كما جاء في الرواية الأخرى (ويؤمنوا بي وبما جئت به).

س: ومنها ما قيل: لِمَ نَصَّ على الصلاةِ والزكاة مع أن حكم سائر الفرائض كحكمها؟

ج: وأجيب: لكونهما العبادات البدنية والمالية والعيار على غيرهما والعنوان له ولذلك سَمَّى الصلاة عماد الدين والزكاة قنطرة الإسلام.

س: ومنها ما قيل: إذا شهدوا عصموا وان لم يقيموا ولم يؤتوا إذ بعد الشهادة لابد من الانكفاف عن القتال في الحال ولا تُنْظَر الإقامة والايتاء ولا غيرهما. وكان حق الظاهر أن يكتفي بقوله: «إلا بقول الإسلام» فإن الإقامة والايتاء منه.

ج: وأجيب: بأنه إنما ذكرهما تعظيما لهما واهتماما بشأنهما وإشعارا بأنهما في حكم الشهادة. أو المراد ترك القتال مطلقا مستمرا لا ترك القتال في الحال الممكن إعادته بترك الصلاة والزكاة وذلك لا يحصل إلا بالشهادة وايتاء الواجبات كلها [٢].

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب الايمان باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة... إلخ ص ٩٤/١-٩٥

(2) العمدة ص ١٨٣/١

وهذا مما تميَّز به العيني في شرحه ويا له من فائدة جَمَّة وطريقة بديعة وممتعة في أسلوب العرض وكُنَّا نتمنى أن يحتفظ بهذا العنوان ويُمْتِعُنَا بما اندرج فيه من الأسئلة والأجوبة التي تبرز لنا كثيرًا في الفوائد النكات الخفية في الحديث وتكشف النقاب عن ما كَمُنَ فيه من الأسرار. ولكن للأسف لم يستمر هذا العنوان طويلا في شرح العيني وسرعان ما خفى.

(٥) لا يبالي بالتوسع والإطالة في شرحه بل رأيته يسهب إسهابا كبيرا في بعض المباحث ويسترسل فيها مهما طال به المقام وخصوصًا ما يتعلق باللغة والتراجم. وكثيرا ما يفصِّل القول في المسائل الفقهية فيذكر كل ما يتعلق بالمسألة من حيث المذاهب واستقصاء أدلتها والإجابة عليها والترجيح بين المذاهب مهما كلفه ذلك من التوسع [١].

فنراه مثلا: يترجم لعمر بن عبد العزيز رغم شهرته فيما يقارب من صفحة فيذكر اسمه ونسبه وشيوخه ومتى تولى الخلافة ومدة خلافته ومولده ووفاته ويحقق القول في اسم أمه ثم يذكر بعض مناقبه [٢]... إلخ.

(٦) يتميز أسلوب العيني بالسهولة واليسر والإيضاح والإفصاح عما يقول بكل أنواع التفصيل والتبسيط ويتبع في طريقة عرضه المنهج التعليمي، فنراه يقول دائما (فإن قيل كذا) (قلت كذا... إلخ) ويسير على هذا.

إذن: فطريقة العرض سهلة منظمة والمادة العلمية واضحة مبسطة لذلك يسهل على المبتدئين الاستفادة منه والنهل من معينه وفهم ما يحويه بين دَفَّتَيْهِ[٣].

---

(1) يراجع: العمدة ص ١١٣/١ ولبيان توسعه في اللغة والفقه يراجع العمدة ص٢٦١/٢، ص ٢٧٢/٢، ص ١٠٩/٩-١١١

(2) نفس المرجع السابق.

(3) يراجع: العمدة ص ٩٢/٤، وهذا المبحث ص ٣٠١ من منهج ابن حجر.

(٧) كثيرا ما يحيل إلى بعض مؤلفاته غير العمدة في طيات شرحه للأحاديث وهذا كما قلت له فائدة طيبة[١].

فنراه مثلا: يحيل إلى شرحه لمعاني الآثار المسمى مباني الأخبار في شرح معاني الآثار للطحاوي[٢].

ويحيل إلى شرحه لسنن أبي داود[٣].

ويحيل إلى كتابه في التاريخ المسمى «عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان»[٤].

(٨) وقبل أن نُنْهِي الحديث عن منهج العيني في عمدته. نتساءل هل وفَّى بمنهجه الذي ذكرناه وظلَّ على توسعه واستفاضته في شرحه للحديث على النهاية؟

والجواب: للأسف لم يَفِ العيني بمنهجه الذي بدأ به فسرعان ما رأيناه في الأجزاء الأخيرة من العمدة قد اختصر اختصارا شديدا وأوجز إيجازا ملحوظا واختفى الكثير من عناوينه التي كانت سمة بارزة في شرحه.

والله أسأل أن يجزي مؤلفه عنَّا وعن المسلمين خير الجزاء وأن ينفعنا به.

---

(1) يراجع: ص ٣٥٤ من هذا المبحث من منهج ابن حجر.
(2) يراجع: العمدة ص ٣/١٦٠، ٢٤٩، ص ٢٣/٢٦٩
(3) يراجع: العمدة ص ٤/١٧٧
(4) يراجع: العمدة ص ١/٨٣، ٩٩

obeikandl.com

الخاتمة
وتشتمل على
خلاصة البحث ونتائجه

obeikandl.com

obeikandl.com

الخاتمة

الحمد لله الذى تتم لفضله الصالحات حمدا طيبا مباكا فيه أن منَّ الله علىِّ وأعانني على إنجاز هذا العمل الضخم الشاق بعد عكوف متواصل على شرحى الإمامين الجليلين (العينى – وابن حجر) رحمهما الله ووصلت الليل بالنهار حتى بلغنى الجهد وفارقت الأجل والخلاف من أجل إنجاز هذا البحث المتواضع على صورة مرضية أسأل الله العلي القدير أن يكون ثواب هذا البحث فى ميزان حسنات والدى اللذان تحملا معي مشقة هذا البحث كى أسأل الله تعالى أن يجوز رضا أساتذتى الفضلاء كما حاز رضا أستاذ وأستاذ الجيل كله فى الحديث وعلومه المشرف على البحث حفظه الله زخرا لطلاب الحديث فى العالم الإسلامى .

وبعد:

أُورِدْ الآن -إن شاء الله- خُلاصةً سريعة لأهم النتائج التي توصلت إليها أثناء خوضي غِمَار هذا البحث المتواضع.

فأقول: إن الإمامين -رحمهما الله- وإن اشتركا في الاهتمام بإيراد كل ما يتطلبه الحديث من المباحث التي ذكرناها في المقارنة إلا أنهما من حيث المنهج والأداء العلمي قد يتفقان وقد يختلفان وقد يتشابهان وقد يتفاوتان وقد ينفرد أحدهما بما لم يذكره الآخر وقد يتفوَّق أحدهما على الآخر في بعض المباحث.

كما أن لهما مزايا امتاز بها كل منهما في شرحه ومآخذ أخذت على كل منهما في شرحه أيضا. وسأشير إلى كل هذا على عُجالة في السطور الآتية – إن شاء الله .

(١) يتفق الإمامان في:

(أ) أن كلاً منهما جنَّد نفسه للدفاع عن البخاري وصحيحه.

(ب) أن كلًا منهما في طيات شرحه يرد على الفرق المخالفة لأهل السنة.

(ج) أن كلًا منهما يُحيل إلى بعض مؤلفاته أثناء شرحه.

(٢) يختلف الإمامان في:

(أ) ابن حجر يراعي الاختصار في شرحه، أما العيني فلا يبالي بالتوسع والإطالة وخصوصا في الأجزاء الأولى من شرحه.

(ب) ابن حجر إذا كانت المناسبة بين الحديث والترجمة ظاهرة فإنه يُهْمِلُ بيانها، أما العيني فلا يهمل ذلك بل يُشير بالنص أنها ظاهرة.

(ج) ابن حجر يُقطِّع شرح الحديث حسب تقطيع الحديث في الأبواب ولذلك كثرت إحالاته، أما العيني فإنه يشرح كل ما يتعلق بالحديث في أول موضع ذُكِرَ فيه.

(د) ابن حجر طريقته في شرحه للحديث يسير حسب فقرات الحديث فيقول مثلا (قوله كذا) ثم يشرح كل ما يتعلق بهذه الفقرة ثم ينتقل إلى ما بعدها وهكذا، أما العيني فإنه لا يرتبط بفقرات الحديث وإنما يرتبط بعناوين يضعها ثم يشرح تحتها ما يتعلق بها في الحديث.

(هـ) ابن حجر أسلوبه يناسب العلماء أما العيني فأسلوبه مبسط يناسب المبتدئين .

(٣) يتشابه الإمامان في:

(أ) الجمع بين مختلف الحديث.

(ب) شرح مشكل الحديث ودفع الإشكال.

(ج) بيان الناسخ والمنسوخ.

(٤) ويتفاوتان في:

الاستنباطات العلمية والأدبية من الحديث فقد يستنبط كل منهما بثاقب فكره ما لم يستنبطه الآخر.

(٥) وينفرد ابن حجر بما يلي:

(أ) أحيانا يعنون بعنوان (تنبيه - أو فائدة - أو تكميل) ويذكر تحته لمحات طيبة تتعلق بالإسناد أو المتن.

(ب) في نهاية كل كتاب من الكتب الفقهية في الصحيح يذكر حصرًا لعدد ما وَرَدَ فيه من الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمعلقات والمتابعات وما وافقه في تخريج مسلم وما انفرد به البخاري.

(٦) وينفرد العيني بما يلي:

(أ) أحيانا يعنون بعنوان (الأسئلة والأجوبة) ويذكر تحته كثيرًا من الفوائد التي تتعلق بمتن الحديث بصيغة السؤال والجواب.

(ب) يعنونه لكل مبحث يُريد أن يتكلم فيه أثناء شرحه للحديث.

(٧) مباحث تفوَّق فيها ابن حجر:

(أ) في مبحث تراجم الأبواب والتعاليق وجدنا ابن حجر أعرف بمراد البخاري في صحيحه.

(ب) في مبحث دراسة الإسناد فقد تفوَّق ابن حجر جدا وخصوصا في ردِّه على الانتقادات التي وُجِّهَتْ لبعض أسانيد صحيح البخاري، وبيان سلامتها من كل نقد مُؤثِّر.

(ج) في مبحث من طُعِن فيه من رواة البخاري فقد أجاد وأفاض وأفاد ابن حجر في ردُوده على هذه الطعون وتفوَّق أيما تفوق في بيان أنها لا تقدح في رواياتهم التي في صحيح البخاري.

(٨) مباحث تفوَّق فيها العيني:

(أ) في مبحث اللغة والبلاغة رأينا العيني متفوق جدا فهو أوسع وأغوص بحثا في معاجم اللغة والمسائل النحوية والصرفية واللمسات البلاغية.

(ب) في مبحث التخريج فإنه تفوَّق حيث لم يُهْمِل تخريج الحديث من مصادر السنة الستة، مع الإشارة إلى تعدد مواضع الحديث في صحيح البخاري وفي تلك المصادر ويُفْرِدُ لذلك عنوانًا خاصًا.

(ج) في تراجم الرواة فقد توسَّع فيها جدًا وحلَّق بجميع جوانب الترجمة لكل راوٍ وإن كان من المشاهير.

(٩) المزايا التي امتاز بها الإمامان في شرحيهما:

شمول شرحيهما لكل المباحث التي يتطلبها شرح الحديث بحيث أنهما وفَّيَا شرح الحديث من جميع جوانبه. مع الاهتمام بشرح تراجم الأبواب وإظهار ما يَكْمُنُ فيها من فِقْهِ البخاري.

(١٠) المؤاخذات التي أُخِذَتْ عليهما في شرحيهما:

(أ) أحيانًا ينقُلانِ عمَّن سبقهما من العلماء ولا يعزوان إلى من نقلا عنه.

(ب) كلاهما متعصب لمذهبه. فالعيني تعصبه للأحناف ظاهر جلي وابن حجر تعصبه للشافعية خفي يدركه من مارس الفتح.

(ج) إيرادهما لبعض الأحاديث الموضوعة والإسرائيليات مع عدم التنبيهِ على وضعها وبطلانها - ولكن نُنبِّه إلى أن ما ذكراه من هذا قليل جدا .

(د) لم يستوعبا ذكر من وصل بعض التعاليق من مصادر السنة المعتمدة.

(هـ) لم يستوعبا تخريج بعض الأحاديث من الكتب الستة.

(١١) المزايا التي امتاز بها ابن حجر في الفتح:

(أ) رسم الخطوط العريضة لمنهجه في مقدمة شرحه.

(ب) وفَّى بمنهجه إلى نهاية شرحه.

(١٢) المزايا التي امتاز بها العيني في شرحه:

التنظيم والترتيب والعنونة في شرحه مما جعل طريقةُ عرضِه لشرح الحديث سهلة مبسطة يستطيع الباحث أن يَصِلَ إلى مأربه من شرحه في أيسر طريق.

(١٣) المآخذ التي أخذت على ابن حجر في شرحه:

(أ) خطأه في الإحالات.

(ب) عدم الترتيب والتنظيم في شرحه مما يجعل البَحْث فيه يكاد يكون صعبًا على بعض الباحثين.

(١٤) المآخذ التي أخذت على العيني في شرحه:

(أ) ظاهرة التكرار في شرحه فقد يقول بعض الكلام أثناء شرحه للحديث ثم يكرر نفس الكلام في بعض مواضع الحديث.

(ب) تناقضه في بعض مواقفه فكثيرًا ما يعترض على ابن حجر ويرفض كلامه في بعض المواضع وسرعان ما يقرر نفس الكلام ويقول به. وقد ظهر ذلك بصورة واضحة في مبحث تراجم الأبواب.

(ج) أفرط في اعتراضاته على ابن حجر فيما يَرِدُ عليه وما لا يَرِدُ عليه وربَّما كانت ألفاظه قاسية في بعض اعتراضاته أحيانا.

(د) لم يذكر في مقدمته خطوات منهجه وإنما توصَّلنا لمنهجه من خلال البحث في شرحه.

(هـ) لم يَفِ بمنهجه - من التوسع والاسترسال والعنونة - الذي سار عليه في الأجزاء المتقدمة من شرحه، وإنما أوجز واختصر وأهمل أغلب العناوين في نهاية شرحه -والله أعلم.

ونُنبه أن هذه المآخذ التي أُخِذَت على الإمامين أو أحدهما لا تقلل من شأنهما أو تحط من قدر شرحيهما. نظرًا لضخامة وسعة شرحيهما. ولأنهما مهما بلغا من العلم فهما بشر يجوز في حقهما الخطأ والنسيان. أما الكمال المطلق فلله وحده والعصمة لأنبيائه ورسله. رحم الله الإمامين على ما أثريا به المكتبة الإسلامية من علم غزير فيَّاض.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين

obeikandl.com